



بيان صحفي

سوريا: هل ستظل حرية التعبير عرضة للإعتقال التعسفي؟

يلدين كل من المرصد لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان الإجراءات القضائية الغير عادلة التي اتخذت ضد الإثنى عشر شخصاً محتجزين في قضية إعلان دمشق

27 أكتوبر 2008 بباريس- جنيف- كوبنهاغن-

حكم بشأن اثنى عشر من نشطاء حقوق الإنسان و 29 أكتوبر من المتضرر أن تصدر محكمة الدرجة الأولى بسوريا يوم الأربعاء 2007 الديمقراطية والذي سيحسم أمر إعتقال دام لمعظمهم منذ ديسمبر

وكان المرصد لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان - وهو برنامج مشترك بين الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان وبين المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان قد أرسل مراقباً دولياً لحضور جلسة المحاكمة التي عقدت في منظماتنا في تلك المناسبة انتهاكات خطيرة للحق في المحاكمة العادلة مما يلقي شكوكاً قوية حول الحكم الذي سيصدر عن مثل هذه الإجراءات القضائية - مع العلم أن هذه الإجراءات القضائية ما كان يجب ان تبدأ من الأساس

ينتمي النشطاء الإثنى عشر جميعهم إلى المجلس الوطني لإعلان دمشق من للتغير الوطني الديمقراطي وأسماؤهم هي : أ. رياض سيف وأ. مروان العش وأ. محمد حجي درويش وأ. فايز صرح ود. أحمد تعمة وأ. جبر الشوفي وأ. أكرم البني ود. فداء الحوراني وأ. علي العبدالله ود. وليدبني وأ. طلال فرداً من نشطاء سياسيين 160 أبو دان أ.د. ياسر تيسير. وتعتبر هذه الحركة حركة حقوقية لمناصرة الإصلاح الديمقراطي وتشمل ما يزيد عن لمتابعة إعلان دمشق للتغير الوطني الديمقراطي الذي 2007 ديسمبر 1 ومدافعين عن حقوق الإنسان ومتقين وفنانين سوريين إجتمعوا في يوم 2005 أكتوبر 16 أصدر يوم

عضووا 40 اعتقل فسرياً 2007 ديسمبر 9 وقد واجهت الحركة قمع شديد من قبل السلطات السورية بعد نشر البيان الخاتمي للإجتماع، فإبتداء من يوم من اعضاء الحركة على أيدي قوات أمن الدولة والمخابرات السورية وعقدت محاكمة لإثنى عشر منهم لا يزالون معتقلين في إنتظار إصدار الحكم بينما أطلق صراح الآخرين دون أي إدانة

يرى المرصد والشبكة الأورومتوسطية أن جريمة هؤلاء النشطاء الوحيدة هي الممارسة السلمية لحقوقهم الأساسية. فقد نادوا بإنشاء نظام ديمقراطي يحترم الحقوق المدنية ويضم حقوق التعبير وتكون الجمعيات وبنهاية التمييز على أساس إعتقادات دينية أو قناعات سياسية، وتدل الاتهامات الموجهة ضد المعتقلين على أن السلطات السورية تهدف من خلال هذه المحاكمة الرمزية إلى توجيه الضربة القاضية لحرية التعبير بسوريا (تفصيلاً في الخطاب المفتوح المشترك بين الشبكة الأورومتوسطية ومنظمة هيومن رايتس واتش ومنظمة هيومن رايتس فيirst المنشور . 2008 سبتمبر 17 يوم

على الإنتهاكات الفجة للشروط الأساسية للمحاكمات العادلة فقد كان معظم 2008 سبتمبر 24 وكانت المنظمتين قد سلطتا الضوء بعد محاكمة المعتقلين محبسين في أقسام خالل المحاكمة، ورغم معاناة عدة معتقلين من مشاكل صحية خطيرة لم يتتوفر لهم أي إعانة طبية، وكانت اعترافات المعتقلين وتصريحاتهم المسجلة في تحقيقات الجهات الأمنية قد تم الحصول عليها بالإكراه والتعذيب في بعض الأحيان، ولم تعرض التقارير الأمنية التي تم على أساسها الإدانة على محامي الدفاع ، ودونت التقارير الأمنية من قبل جهات غير مصرحة ولم يسمح أبداً للمتهمين أن يتقابلاً مع محاميهم في خصوصية

ومن ثم تحت المنظمتين السلطات السورية أن ترسل إشارة قوية عن إستعدادها لفتح حوار حقيقي حول إحترام حقوق الإنسان بما في ذلك حقوق الإنسان في المجتمع المدني السوري وأن تكف من قمع مدافعي حقوق الإنسان وتطلق سراح الإثنى عشر معتقل في قضية إعلان دمشق

لمزيد من المعلومات برجاء الإتصال

**18 15 25 55 43 1 33** الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان: كارين أبي أو جائيل جريو: + -

**39 49 40 809 22 41** المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب: دلفين رسيلو: + -

**16 17 14 64 32 54** الشبكة المتوسطية لحقوق الإنسان: مارك دجلي إسبوستي: + -